Banga Çaksazî
www.eslahkurd.org
kurdishreform@gmail.com
حركة الاصلاح الكردي – سوريا

نداء الإصلاح
إصلاح . شفافية . تغيير

نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
العدد 51 حزيران 2024

في تصريح خاص لموقع آرك نيوز قال فيصل يوسف الناطق الرسمي للمجلس الوطني الكوردي في سوريا: « لقد كانت الانتخابات، ووضع آلية لها جزء من المفاوضات التي جرت بين المجلس الوطني الكوردي في سوريا وأحزاب الوحدة الوطنية الكوردية عام 2020.

وأضاف يوسف: « كان من المفترض أن تجري الانتخابات بعد الاتفاق على الرؤية السياسية, وبناء عليها يتم وضع آلية التشارك في الإدارة, وإنشاء مرجعية كوردية عليا صاحبة القرار, والاتفاق على آلية إجراء الانتخابات وإيجاد بيئة مناسبة وجهات محايدة للرقابة.
وأشار الناطق الرسمي للمجلس الوطني الكوردي في سوريا إلى أن المفاوضات توقفت في نهاية العام ٢٠٢٠, على الرغم من موافقة المجلس الوطني الكوردي على استمرارها, ألا أن PYD والمتحالفين معه هم من وضعوا المعايير والآليات بمفردهم وفقا لرؤيتهم و إيديولوجيتهم, ولهذا فان المجلس الوطني الكوردي لن يشارك في الانتخابات, ويؤكد على أهمية وضرورة استكمال المفاوضات التي جرت برعاية أمريكية للوصول إلى اتفاق شامل يضمن مشاركة كافة المكونات.

بلاغ صادر عن اجتماع المجلس الوطني الكوردي المنعقد بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠٢٤م.

عقد المجلس الوطني الكوردي اجتماعه الاعتيادي بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠٢٤م في مدينة قامشلو ، وناقش العديد من القضايا التي تهمّ الشعب الكوردي بشكل خاص وسوريا بشكل عام.
-تم تقديم تقريرٍ من قبل هيئة رئاسة المجلس حول المستجدات السياسية والتطورات الراهنة وعن الحملة الترهيبية الممنهجة من قبل مسلحي pyd خلال الفترة المنصرمة على المجلس ،حيث تم حرق العديد من مقراته واختطاف أعضائه و وصل عددهم إلى ١٥ عضواً، وطالت الحملة الناشطين الإعلاميين، والنساء، وقاموا باختطاف الإعلامية بيريفان إسماعيل من مدينة عامودا، وترافقت الحملة بهجمة إعلامية شرسة لتشويه سمعة قيادات المجلس وتلفيق التهم ضدهم . تأتي هذه الحملة للتغطية على فشل إدارة pyd على كافة الأصعدة، عبر ترهيب الشارع الكوردي، الذي كسر حاجز الخوف الذي فرضه عليهم مسلحو pyd ، وخروج الناس للتظاهر في مواجهة الغلاء الفاحش لأسعار المحروقات وانعكاسها على أسعار جميع المواد التموينية، ومنها الخبز المادة الأساسية للفقراء وزيادة سعرها بنسبة ٥٠٪ وفي مواجهة القرارات التي تستهدف قطاع الزراعة وتجويع العاملين في هذا القطاع، وكان آخرها التسعيرة المتدنية لشراء مادة القمح من المزارعين ب ٣١ سنتاً.
–وفي هذا السياق استنكر الاجتماع ما يتعرض له المجلس من قبل مسلحي pyd وطالب بالافراج عن مختطفيه وناشد الجهات الدولية وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي للضغط باتجاه وقف هذه الانتهاكات ومساعدة الأهالي ودعمهم في المجال الاغاثي الانساني ودعم الزراعة.
-ناقش الاجتماع الوضع المتأزم في البلاد، حيث يزداد وضع اللاجئين السوريين سوءاً في جميع دول الجوار، ويترافق ذلك بسوء الأحوال المعيشية للسوريين في ظل سلطات الأمر الواقع على امتداد الجغرافية السورية.
ولا يلوح في الافق المنظور أية مبادرات جادة لحل الأزمة السورية وفق القرار الاممي ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥م والقرارات ذات الشأن ، وطالب الاجتماع المجتمع الدولي الإسراع في تنفيذ قراراته و إنهاء معاناة الشعب السوري وإلزام النظام بذلك.
-أكد الاجتماع على ضرورة تفعيل إعلام المجلس وتسليط الضوء على معاناة شعبنا الكوردي، وإيصال صوته إلى الجهات الدولية المعنية.
-القيام بنشاطاتٍ جماهيريةٍ للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين في الداخل والخارج والمطالبة بوقف انتهاكات مسلحي pyd .
-تم قراءة تقارير مكاتب المجلس ومناقشتها، ولوحظ التزاماً بتنفيذ مهامها وتم التأكيد على تطوير وتفعيل دورها كلاً في مجال تخصصه.
-تمّ قراءة رسالة المجلس المحلي في عفرين، حيث عبّروا فيها عن معاناتهم من جراء الانتهاكات التي تمارس بحقهم من قبل بعض المجموعات المسلحة وقد ادانها الاجتماع وطالب بأهمية وضرورة أن يمارس الائتلاف دوره والعمل على إيقافها.
-نظراً لانتهاء الدورة الحالية للأمانة العامة ، تمّ بالتوافق تشكيل أمانة جديدة من الأعضاء المستقلين ضمن المجلس.
-أكد الاجتماع بأنه رغم الصعوبات والضغوطات التي تعترض طريق المجلس الوطني الكوردي فإنه سيواصل نضاله من أجل تحقيق حقوق شعبنا الكردي المشروعة، وبناء سوريا ديمقراطية لامركزية لجميع مكوناتها.

قامشلو ٢٦ حزيران ٢٠٢٤م
المجلس الوطني الكوردي في سوريا

بلاغ صادر عن المنسقية العامة لحركة الإصلاح الكردي - سوريا

عقدت المنسقية العامة لحركة الإصلاح الكردي - سوريا بتاريخ ٢٤من شهر أيار الجاري - ٢٠٢٤ اجتماعها الاعتيادي في مدينة قامشلو وناقشت المواضيع المدرجة على جدول عملها بعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكرد والحرية في سوريا :
- تم استعراض الوضع العام في سوريا والمنطقة سياسياً وأمنياً واقتصادياً ومعيشياً،والانتهاكات المستمرة المُدانة التي ترتكب بحق المدنيين الكرد في عفرين وسري كانيه من قبل بعض الفصائل المسلحة السورية، وكذلك الوضع المأساوي الذي يمر به الشعب الكردي في المناطق الخاضعة لسيطرة حزب الإتحاد الديموقراطي ، إضافة إلى واقع المجلس الوطني الكردي ومسائل أخرى هامّة . وحول مجمل هذه القضايا خلُصت المنسقية

العامة للحركة إلى :
- إن استمرار الأزمة في سوريا مرده تعثّر العملية السياسية التي توافق عليها السوريين وفق القرار الدولي ٢٢٥٤، وذلك بسبب تعنت النظام وتهربه من تنفيذ بنود هذا القرار ، إلى جانب بروز مشكلات وقضايا إقليمية ودولية أثرت في الدفع نحو إيجاد حل للقضية السورية وانهاء معاناة السوريين ، والذي لا يمكن أن يتم إلا عبر التزام جميع الأطراف بتطبيق القرار ٢٢٥٤ . ورأت أن المساعي الإقليمية والعربية لإعادة العلاقة مع النظام دون إلزامه بالاستجابة لمساعي المبعوث الأممي الخاص بحل الأزمة، السيد غير بيدرسون ، وتنفيذه لقرارات وتوصيات المجموعة الدولية الخاصة لا تخدم الشعب السوري وقضيته وتحقق أهدافه في الحرية والكرامة وبناء دولة سورية ديمقراطية تعددية.
- أكدت المنسقية العامة على أهمية بناء أفضل العلاقات مع كافة مكونات سوريا السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية ، والعمل لتعزيز أواصر الإخوة والمحبة والتعايش السلمي الأهلي بغية توفير أفضل المناخات الوطنية تساعد في إيجاد حل سياسي عام في البلاد يضمن حقوق كافة مكوناته القومية والدينية والسياسية والثقافية في دستور عصري جديد .
- أدان الاجتماع جميع الانتهاكات التي ترتكب من قبل مسلحي حزب الاتحاد الديمقراطي بحق المجلس الوطني الكردي وأحزابه ومناصريه ، ورأى أن هذه الممارسات غير المسؤولة لا تخدم سوى أعداء الشعب الكردي وقضيته المشروعة ، كما أنها تستهدف المساعي الوطنية والقومية والدولية الداعمة لاستئناف المفاوضات بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية (pynk) . وأكد دعمه لاستئناف هذه المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها عملاً بوثيقة الضمانات الموقعة مع الخارجية الأمريكية وقائد قسد السيد مظلوم عبدي . وفي سياق متصل ، أكد الإجتماع بأن الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في مناطق (الإدارة الذاتية) لا تعبّر عن حقيقة وتطلعات أبناء هذه المنطقة وقواها السياسية والثقافية والاجتماعية والمدنية ، وهي تمثل فقط سياسات ومشروع (ب ي د) وداعميه في سوريا، والحركة من خلال المجلس الوطني الكردي ليست معنية بهذه الانتخابات.
- استعرض المنسق العام للحركة، نتائج إجتماعات هيئة رئاسة المجلس الوطني الكردي مؤخراً في إقليم كردستان العراق ولقائها مع فخامة الرئيس مسعود بارزاني. حيث ثمنت المنسقية عالياً الدور الذي يلعبه فخامة الرئيس البارزاني وحرصه الدائم في دعم و مساندة الشعب الكردي في سوريا والاهتمام بحل العقبات التي تواجه اللاجئين الكرد في إقليم كردستان.
- أكد الاجتماع على ضرورة تذليل العقبات التي تعترض مسيرة تقدم وتطوير المجلس الوطني الكردي ، والارتقاء بعمله السياسي والجماهيري والدبلوماسي بما يخدم الشعب الكردي وقضيته المشروعة في هذه المرحلة التي يمر بها .
- بحثت المنسقية جملة من القضايا التنظيمية واتخذت بشأنها القرارات والتوصيات التي من شأنها دفع النشاط التنظيمي بما ينسجم مع الواقع والظروف التي يمر به شعبنا الكردي في سوريا وبلدان اللجوء .

المنسقية العامة لحركة الإصلاح الكردي
- سوريا قامشلو - ٢٠٢٤/٥/٢٥

نداء الإصلاح

إصلاح - شفافية - تغيير

نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا

العدد 51 حزيران 2024

بتاريخ ٢١ حزيران استضاف منتدى الاصلاح والتغيير في مركزه بمدينة قامشلو الاستاذ

بشير حسن

القيادي في حزب الارادة الشعبية لإلقاء محاضرة بعنوان ((الاقتصاد السياسي))

وكانت من اهم محاورها

التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية التي مرت بها البشرية

الأزمات الاقتصادية في ظل الانظمة الرأسمالية

الوضع الاقتصادي في سوريا:

موجز المحاضرة

لكي يعيش الانسان يجب ان يحصل على الغذاء واللباس والسكن ... وان انتاج الخيرات المادية هو اساس تطور المجتمعات وان عملية الانتاج تشمل عمل الانسان ومواضيع ووسائل العمل فالعمل ضرورة طبيعية ابدية ويقول انجلس العمل

خلق الانسان بالذات وان مستوى تطور العمل هو مقياس لسيادة الانسان على الطبيعة

وقد اوضح المحاضر الكثير من المصطلحات الاقتصادية كمدخل الى الاقتصاد السياسي كما اشار الى النماذج التي عرفها التطور البشري من المشاعية الى الرق والعبودية ف الرأسمالية والاشتراكية وان كل منها يقوم على شكل معين من وسائل الانتاج

ثم.شرح بالتفصيل الاقتصاد السياسي مبينا انه يدرس اساس تطور المجتمع وهذا الاساس هو انتاج الخيرات المادية ويدرس البناء التحتي والفوقي في المجتمع مؤكدا ان الاقتصاد السياسي هو علم طبقي مشيرا الى صوابية الفكر الماركسي اللينيني في هذا الاتجاه

كما اشار الى التشكيلات الاجتماعية وطبيعتها من البدائية وحتى الاشتراكية مبينا مضامين كل مرحلة

بعدها تحدث عن الوضع الاقتصادي في سوريا

وأهم ما اشار اليه المحاضر

اهمية النضال ضد استغلال الانسان للانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية

النظام الاقتصادي في سوريا خليط من علاقات اقتصادية مشبوهة فما من دولة تضع الخطط لتطوير اقتصادها وانما مجموعة من الفاسدين والناهبين لقوت الشعب بل طفيليون جمعوا المال من وراء المناصب واستغلال مؤسسات الدولة لصالحهم حيث تصدر السلطة القرارات لصالحهم واعتمدت الحكومات السورية لاجل ذلك النهج الليبرالي حيث ظهر التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المتعفنة فكان لابد من تغيير واستجابت الجماهير لهذا التغيير الا انهم قوبلوا بالسلاح وتدخلت الدول الاقليمية لصالح الرأسمالية في سوريا فكان التدمير

والتهجير والوضع الاقتصادي مريع ومأساوي والحل يجب ان يكون سياسيا عبر الحواروالقرار الاممي ٢٢٥٤

فالبلد ممزق وهذا الوضع الامني ادى الى الازمة الاقتصادية ومازاد من تفاقمها هو العقوبات والحصار ويتضرر منها اصحاب الدخل المحدود فقط فنخب النظام ازدادت ثرواتهم اضعافا في الحصار لانهم يهرّبون كل شيئ فالفساد فد ضرب ارقاما قياسية في هذا الوقت مع انه كان موجودا قبل الثورة فالفساد والعقوبات وجهان لعملة واحدة ولابد من تغيير النظام تغييرا جذريا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

بعدها تحدث الاستاذ بشير عن الوضع الاقتصادي في منطقة (الادارة الذاتية) قائلا. لايوجد اقتصاد حقيقي انتاجي وعلاقات الانتاج هنا هي امتداد لعلاقات الانتاج في سوريا وان وجد يدمرونه كما فعلوا هذه السنة في مسالة تسعير القمح فالاسعار في ارتفاع والاجور ثابتة والفساد مستشري ولاتوجد خدمات ولعدم وجود الشفافية والديمقراطية اصبحنا امام وضع يرثى له

ان الوضع الاقتصادي كارثي حيث الاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا. واغنياؤنا ناهبوا قوت شعبنا وان الاستمرار بهذا النهج سيزيد من جيش العاطلين والمتسولين

لذلك نناشد القوى الخيرة لانقاذ الوضع الاقتصادي باتخاذ قرارات جريئة تخفف من معاناة الشعب وان تصغي لاصوات الوطنيين وهناك امكانية في تحقيق ذلك وندعو القوى الدولية لتطبيق القرار ٢٢٥٤ والذي ينص على ايجاد جسم انتقالي ووضع دستور وانتخابات نزيهة المداخلات والاسئلة

أ. جكر سلو

المعروف ان النظام الاقتصادي في سوريا عرف بأنه هو نظام اشتراكي فكيف ندعي. بان لاشكل له ؟

الرد: النظام ليس اشتراكيا وادعاء النظام بذلك باطل فبعد التأميم قالوا هناك توجه اشتراكي. ولكن بعد السبعينات وحركة الاخوان المسلمين صار هناك تراجع واستحكمت القبضة الامنية

أ. مروان شكرو

وجدنا في ظل الانظمة الاشتراكية كا الصين مثالا استغلالا للفقراء والسجناء وكان حلم غالبيتهم العيش في امريكة و الانسان بطبيعته لا يستطيع ان يتجرد

من الأنا فيعمل ويريد ان يكسب ويتميز وعندنا المشروع السياسي هو الذي يهمن على الاقتصاد. ونرى بان كل احلامنا هو الذهاب الى اوربا فانظمتها اكثر نجاحا وخدمة للانسان وما كان يطرح في سوريا هو مجرد شعارات تدعم في جوهرها الاقتصاد الحر وكان ينعكس ايجابا على حياة الناس وسوريا ليس لها اية علاقة مع البنك الدولي من حيث القروض وغيرها

الرد

هذه اراء ادم سميث وانا معجب بماركس لانه يدافع عن العدالة الاجتماعية فالفقراء في امريكا اشد فقرا من فقرائنا ولولا التجربة الاشتراكية لازداد معاناة العمال في الدول الرأسمالية

أ. عبد الحليم

الدولة لن تكون اشتراكية بمجرد ان قال النظام انه اشتراكي فالنظام الاشتراكي لابد ان يؤمن بالنظرية الماركسية اللينينية وان تكون السلطة بيد الطبقة العاملة وهذا لا وجود له في سوريا وكانت هناك خطوات تقدمية لكنها توقفت بعد ١٩٧٤ وبريق النظام الرأسمالي قد يؤثر ولكنه لن يفيد بالنهاية لان حياة الانسان في ظل النظام الاشتراكي مصانة من كافة النواحي فالعدالة في النظام الاشتراكي اكثر من النظام الرأسمالي

لقاء يجمع بين حزب الارادة الشعبية وحركة الاصلاح الكردي

بتاريخ ٣ حزيران ٢٠٢٤ زار وفد من حركة الاصلاح الكردي - سوريا برئاسة المنسق العام للحركة الأستاذ فيصل يوسف وعضوا المكتب التنفيذي فيروشاه عبد الرحمن وكاظم خليفة مكتب حزب الارادة الشعبية في مدينة قامشلو

وكان في استقبالهم كل من الاساتذة حمدالله ابراهيم عضو هيئة الرئاسة ومسؤول منظمة الجزيرة ومسهوج خضر عضو المجلس المركزي وعضو لجنة المحافظة ومجدل دوكو عضو المجلس المركزي وعضو لجنة المحافظة وبشير حسن عضو لجنة المحافظة وعقد الجانبان اجتماعا تم فيه تبادل الاراء واهمية وضرورة الوصول الى مواقف موحدة بغية الوصول لحل سياسى للوضع القائم في البلاد.وفق القرار الأممي ٢٢٥٤ كما

تم استعراض المستجدات السياسية وما آلت اليه الاوضاع في سورية بشكل عام و المعيشية منها خاصة

وقد اعتبر الطرفان بأن مثل هذه الحوارات هي الاساس الذي يمكن ان تبنى عليها وحدة الموقف ولابد من التواصل باستمرار وتبادل الاراء خدمة لقضية سوريا وشعبها

مكتب اعلام حركة الاصلاح الكردي سوريا الاثنين ٣ حزيران ٢٠٢٤

نداء الإصلاح
إصلاح - شفافية - تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
العدد 51 حزيران 2024

مستقبل الإسلام السياسي في كردستان سوريا

مسعود داوود

ما إنْ بدأت أركان أنظمة الاستبداد تتهاوى وتتزحزح في المنطقة في ظلّ ما يسمّى بـ(الربيع العربي وثوراته) حتّى بدأ الحديث يكثر عن البديل المستقبلي لهذه الأنظمة, فسارعت هذه الأنظمة إلى خلط الأوراق, ونشر الفوضى والرعب في كلّ مكان, ورسم لوحة قاتمة للمستقبل بغض النظر عن هذا البديل, فسرعان ما استعانت بالقوى الظلاميّة التكفيرية التي أشرفت هذه الأنظمة على ترويضها في أقبيتها الخاصّة والسرّيّة طيلة حكمها, ليستنجد بها في الوقت المناسب, وليظهر للعالم بأنّ البديل سيكون وبالاً على الجميع ولن يستثني أحداً, وبالفعل فما إنْ بدأت هذه الثورات حتّى بدأت موجة الصعود للحركات الإسلاميّة مثلما حدث في تونس, وليبيا, ومصر, واليمن, وسورية, وكان في بادئ الأمر هناك تعاطف شعبي نسبيٍّ مع هذه الحركات, ليس حبّاً بها, بل كرهاً بأنظمة الاستبداد فربّما تكون فرصة لتقويض دعائمها ومحاولة للتخلّص منها, فوجدت هذه الحركات الأرضية الخصبة لها لتفوز في بعض المناطق بالمرتبة الأولى لدى المواطنين, لكنْ سرعان ما بدأ الناس ينفرون من هذه التنظيمات الإرهابية التي تعتمد في حكمها على مفاهيم بعيدة عن الواقع مستمدّة من التراث السلفي الإسلامي, لا تتلاءم مع المفاهيم الحديثة وروح العصر, طبعاً, لا يُغفل أنّ الأنظمة الحاكمة لعبت دوراً رئيساً في تخطيط وتنفيذ الكثير من الأعمال الإجراميّة التي قامت بها تلك المجموعات الإرهابيّة من خلال تجنيد منظومة استخباراتية من العملاء بين هذه المجموعات, وذلك بهدف فشل تلك الثورات وحرفها عن مسارها وبالتالي تشويهها أمام الرأي العام المحلّي والعالمي, وبالفعل نجحت تلك الأنظمة في مسعاها, واستطاعت أن تستغلّ إرهاب تلك المجموعات لمصلحتها واستخدامه كورقة ضغط أمام الرأي العام العالمي للوقوف على جانبها, كما حصل في سورية, فقد وصلت الأعمال الإرهابيّة إلى ذروتها في بعض المناطق من خلال المفخخات والمتفجّرات االتي حصدت أرواح آلاف الأبرياء, علاوة على ذلك فقد نسبت تلك الأنظمة في الكثير من المرّات أعمالها الإجراميّة إلى تلك المجموعات التكفيريّة التي لم تتردّد في تبنيها نظراً لاختراقها من قبل تلك الأنظمة, لكن مايثير التساؤل هو أنّ المنطقة الكردية في سورية ظلّت خارجة عن سيطرة تلك الجماعات الإرهابية على الرّغم من من محاولاتها المتكرّرة لاختراقها عسكرياً وفكريّاً, لكنها لم تفلح في ذلك, فظلّت عصيّة في وجه تلك الجماعات التكفيريّة التي حاولت بشتّى الوسائل السيطرة عليها, لكنّها فشلت أمام المقاومة الكرديّة ولم تجد الحاضنة الشعبيّة لها, وهذا ما كان يلفت انتباه كلّ المحلّلين والمتابعين للوضع السوري عامّة والكردي على وجه الخصوص.

لا أجد أيّ مستقبل للإسلام السياسي بين كرد سورية فكما هو معروف أنّ غالبية الكرد في سورية مسلمون, إلاّ أنّهم بخلاف الإسلاميين من غير الكرد في طريقة ممارسة شعائرهم الدينيّة, فهم لا يرون أنّ قوميتهم تتناقض مع ديانتهم, فالإسلام ينتهج عندهم منهج الوسطية والاعتدال يحترم كلّ الخصوصيات: القوميّة, والدينيّة, والفكريّة, فهم يرون أن الخصوصية القوميّة هبة من عند الله لعباده, ويجب عليهم الحفاظ عليها وتطويرها باعتبارها فلسفة إنسانيّة وحضاريّة, وفي ضوء ذلك نتساءل هل هل هناك مستقبل للإسلام السياسي بين كرد سورية؟ للإجابة على السؤال: نؤكِّد بأنّ الساحة الكردية في كردستان سورية لم تشهد طوال القرن المنصرم تنظيمات سياسية دينية قطُّ, فالكرد ومن خلال أحزابهم السياسية ونضالهم السلمي قد ساروا على خطا العلمانيّة, ولا يحبّذون خلط الدين بالسياسة, ولعلّ تجربة الكرد مع التنظيمات الإسلاميّة في سورية كـ(داعش – وجبهة النصرة..)التي هاجمت المناطق الكرديّة وتصديهم لها تؤكّد ما ذهبنا إليه, فهم ينفرون من الإسلام السياسي الذي لا يجلب سوى الدمار بسبب ممارساته العنيفة كما حصل عندما هاجمت تلك المجموعات مدينة (كوباني) وغيرها, وأعتقد أنّ الكرد في سورية وإنْ وصلوا في المستقبل إلى مستوى الدولة أو إدارة كيان لهم في سورية فإنّهم سوف لن يحبّذوا أسلمة الحكم, لأنّ الإسلام- اليومَ- متعدّد الملل والطوائف والاتجاهات, ويكرّس في الوقت نفسه النمطيّة في شكل الحكم والتعامل المجتمعي, وهذا لا يتواءم مع العقليّة الكرديّة التي تتوق إلى التنوّع وقبول الآخر المختلف, ولا بدّ أنّ نشير كذلك أنّ الكرد كشعب بقي طوال التاريخ الحديث من دون دولة, ولم يتجاوزوا مرحلة القبيلة البدائية, لذا بقي أسير تلك العقلية لمدّة من الزمن ولم يتأسس لديه عقلية الدولة والمؤسّسات, ولم يتبلور لديه مفهوم الإسلام السياسي كفكر ينظّم علاقات أفراد المجتمع, وعلى هذا نستطيع أن نقول إنّ ما انتشر في المجتمع الكردي من طرائق ومدارس دينيّة ومرجعيّات كانت بمثابة منظمات المجتمع المدني اليوم لم تكن لها أية دوافع تعصبيّة, فقد كانت تهدف إلى تغذية الجانب الروحي للإنسان الكردي بدافع الحفاظ على الوجود, بخلاف نشوء وتطوّر الإسلام تاريخياً عند الفرس والعرب والترك, الذين استغلّوا الدين لبناء كياناتهم وإمبراطورياتهم, ولكي نستشرف مستقبل الإسلام السياسي أكثر في كردستان سورية, نستطيع أن نقول: بأنّ الشخصيّة الكرديّة ترسّخت فيها عَبر التاريخ ثقافة السلام لا ثقافة الغزو والإرهاب, لذا ففكرة العنف لتي تتبنّاها بعض الاتجاهات الإسلاميّة مرفوضة في ثقافته, لكنّه في الوقت نفسه لا يتردّد في صدِّ وقتال كلّ من يحاول أن ينال من وجوده, فهو يؤمن بالاسلام الاجتماعي المعتدل الذي يشكّل مكوّناً من مكوّنات شخصيته خلال بنيتها المتحوّلة, ويراه مغذّياً للجانب الروحي وتقويماً للسلوك, ولا يراه شكلاً للحكم أو السلطة, لذا لا أجد أيّ مستقبل للإسلام السياسي بين كرد سورية لأسبابٍ:

١- عدم قدرة التنظيمات الإسلاميّة وعجزها عن التكيّف مع مفاهيم الديمقراطيّة والحداثة التي أصبحت جزءاً لا يتجزّأ من حياة المواطنين في كردستان سورية.

٢- تضييق الإسلام السياسي على الحرّيّة الشخصية من خلال استخدام أساليب التهديد والعنف في كثير من الأحيان لإجبار الناس على الرضوخ لقوانينهم التي لا تتماشى وروح العصر, من قبيل إجبار الفتيات على لبس الحجاب, أو منع الشباب من لبس البنطال...إلخ.

٣- إيمان الكرد في سورية بالاعتدال والوسطيّة في تديُّنهم, وهذا ما ينسجم إلى حدٍّ بعيد مع مشروعهم الوطني والقومي.

٤- إيمان الكرد بالمبدأ العلماني وضرورة فصل الدين عن الدولة, فيرون أنّ العبادة أمر يتمّ بين العبد وربّه, أمّا ممارسة ومتابعة الشؤون القوميّة فهي تتمُّ عَبر السياسة.

٥- الإسلام الراديكالي ذو طابع عروبي بحت- وهذا ما عانى منه الكرد سنوات طويلة- يسعى إلى محو الثقافات الأخرى وتذويبها في بوتقة العروبة, مخالفاً بذلك النصّ القرآني: :» ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم....».

٦- الإسلام الكردي السوري متسامح يحترم الطقوس الدينيّة الأخرى ويرفض الإقصاء والتهميش.

(الإسلام السياسي لا يمكن أن يكون شكلاً لنظام الحكم في إدارة شؤون الناس, لذلك يجب عدم الخلط بين الدين والسياسة).

وصفوة القول: إنّ الإسلام ليس كياناً فكرياً متجانساً في أيّ بلد فهو يتكوّن من أطياف وألوان لا حصر لها, فهناك الإسلام المعتدل والإسلام المتشدّد والإسلام الاجتماعي والسياسي والتكفيري, علاوة على تعدّد طوائفه ومشاربه, فكلّ ماسبق يوضّح حقيقة وهي إنّ الإسلام السياسي لا يمكن أن يكون شكلاً لنظام الحكم في إدارة شؤون الناس, لذلك يجب عدم الخلط بين الدين والسياسة ليبقى الدين شعاعاً نيّراً يسهم في إغناء الجانب الروحي والقيمي عند الإنسان, وعلى العموم فإنّ الكرد يفتخرون بتديُّنهم المعتدل, وعلى الرّغم من أنّهم يتبنون منظومات فكريَّة علمانيَّة بعيدة عن الصبغة الدينيّة إلّا أنّهم يرون بأنّهم أفضل الشعوب التي عرفتِ الإسلام كما أمر الله ورسوله.

نداء الإصلاح

إصلاح - شفافية - تغيير

نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا

العدد 51 حزيران 2024

متطلبات الحل السوري الآن؟

منذ بدء الثورة السورية في آذار ٢٠١١ في أعقاب الاحتجاجات الشعبية في محافظة درعا جنوبي سوريا وتعميمها على كل المحافظات وعلى الرغم من إصدار مجلس الأمن الدولي القرار ٢٢٥٤ في ١٨/كانون الاول ٢٠١٥ والذي اعتمد لإجراءات الحل السياسي في سوريا ومن ثم تشكيل هيئة التفاوض وتاليا تشكيل اللجنة الدستورية لكن الحل السياسي السلمي التفاوضي بقي متعثرا بسبب تعنت النظام واستمرار العمليات العسكرية في معظم المناطق بين جيش النظام والمعارضة من جهة وبين بعض فصائل المعارضة نفسها وبين المجموعات الإرهابية كداعش ومثيلاتها من جهة أخرى وبدعم من قوات التحالف الدولي لمواجهة داعش وكل ذلك ينذر بمخاوف كبيرة لإطالة الأزمة أكثر لاسيما بوجود مناطق نفوذ دولية في شمال غرب سوريا وشمال شرقها وفي مناطق النظام (التحالف الدولي ، تركيا ، روسيا ، ايران....) وهذا ما يهدد الأمن الإقليمي والدولي بسبب صراعات هذه القوى المتواجدة على الأرض السورية ولهذه الأسباب وكلما طالت عمر الأزمة تزداد العقبات وتتعقد المفاوضات المتوقفة أصلاً وفي ظل غياب العمل السياسي وسيطرة العسكرة بدلاً عنها ، مايقتضي التسريع بالوصول إلى حل سياسي عبر تطبيق القرار ٢٢٥٤ والعودة للعملية السياسية التفاوضية من خلال القرار ٢٢٥٤ وحيث بات القاسم المشترك بين السوريين جميعاً هو الوصول إلى حل سلمي ينهي معاناتهم ، بعيدا عن التجاذبات الإقليمية والدولية لأنها الخيار الوحيد ولا بديل عنها وبدون ذلك الكل سيكون خاسراً حيث تقدر الخسائر الاقتصادية ما يقارب ال ٧٠٠مليار دولار لغاية الشهر السادس من العام ٢٠٢٣ ووصل الخسائر البشرية إلى أكثر من ٤٠٠ألف قتيل بحسب الأمم المتحدة وان عدد اللاجئين حوالي ستة ملايين و٦,٥ مليون كنازحين وسبعة ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي لهذا كله لابد من الحوار التفاوضي والعودة لطاولة المفاوضات برعاية اممية بين الأطراف المتصارعة من المعارضة والنظام واحياء اجتماعات اللجنة الدستورية والاخذ في الاعتبار مخاوف الدول الاقليمية ومصالح الدول المتواجدة في سوريا وان لا تتضرر من الحل وان لا تكون سوريا مصدراً للإرهاب وتحافظ على حسن الجوار مع الدول المحيطة والحرص بان لايتعارض خيار السلام مع المصالح الاقليمية والدولية. أنّ الحل الوحيد للأزمة السورية هو تجاوز الخلافات وتعزيز الوحدة وخطاب وطني سوري جامع وتحقيق اتفاق سوري وفق القرارات الدولية وبما يحقق متطلبات الشعب السوري وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية عند مختلف الافرقاء .

فيروشاه عبدالرحمن

« التحديات التي تواجه المجلس الوطني الكردي داخلياً - ما العمل ؟ »

لم يعد الوضع في سوريا عامة والمناطق الكردية خاصة بعد إنطلاقة الثورة السورية ودخول البلاد بعدها في دوامة الصراع والتجاذبات بين القوى الإقليمية والدولية بحاجة إلى ذلك السرد المأساوي بعد المعاناة والعذاب الذي تعرض له السوريون على مر هذه السنوات وهم ينتظرون بصيص أمل لوقف الكارثة التي حلت بهم ، ويبدوا أن لا أفق قريبة حتى الآن لحلول مستدامة لإنهاء الأزمة، وخاصة التي عوّلت عليها وتوافق حولها السوريون(نظام ومعارضة) للدفع نحو إيجاد مخرج يؤدي إلى تسوية شاملة في البلاد وفق القرار الدولي ٢٢٥٤ . لا شك ، هذا الاستعصاء في الحل السياسي أفرز واقعاً جيوسياسياً جديداً، ومناطق تحكمها أحزاب أو جهات محلية بتوجهات وانتماءات مختلفة بدعم من قوى إقليمية ودولية، حتى أصبحت سوريا عملياً بلد « الدويلات الخمس» يُحكم فيها السوريون ولا يتحكمون فيها.

المناطق الكردية الواقعة تحت سيطرة وإدارة حزب الاتحاد الديموقراطي ، هي الأخرى امتداد وجزء من هذا الواقع المرير الذي حل بالسوريين والشعب الكردي على وجه الخصوص، حيث لايزال المشهد العام فيها ينحدر نحو المزيد من الإنهيارات في كافة المجالات ، و لا بوادر لوجود انفراج في الوضع العام وخاصة السياسي منه، يبعث على الطمأنة في المدى المنظور ، على الرغم من كل المحاولات والمساعي السياسية التي بُذلت لأن لا تصل المنطقة إلى ما آلت إليه اليوم نتيجة تفرد واحتكار الحزب المذكور للسلطة بدعم وتدخل مباشر من الحزب العمال الكردستاني . وإذا كان قد بدر من حزب (ب ي د) من قبول لبعض المبادرات في السابق على مضض وكان آخرها الوساطة الأميريكية لدعم ومراقبة المفاوضات المباشرة بينه والمجلس الوطني الكردي بهدف الوصول إلى اتفاق سياسي شامل يُبنى عليه في إدارة المنطقة سياسيا واقتصاديا وعسكرياً نتيجة الضغوطات العسكرية والسياسية التي فرضت عليه بعد احتلال مدن عفرين - سري كانيه ، وما رافق ذلك من تهديدات مستمرة من قبل تركيا باجتياح باقي مناطق التي يحكمها هذا الحزب ، فإن عناده وتهربه لاحقاً من استكمال المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها منذ ما يقارب العامين ليس إلا تأكيد على عدم قبوله بمبدأ الشراكة الحقيقية ، واستمراره في ذهنيته الإقصائية، وسعيه الحثيث لإنهاء الحياة السياسية مستغلا الظرف والمتغيرات الحالية المحيطة به إقليمياً ودولياً ، والذي منحه نوعاً من الاستقرار وحافزاً نحو تكريس نظامه الحزبي السلطوي الأحادي الجانب على كافة أبناء المنطقة وقواها السياسية والمدنية والإجتماعية. وما عزمه إلى إجراء انتخابات محلية عامة في الشهور القليلة المقبلة ، وفرض قانونه الخاص بنشاط الأحزاب السياسية، والعودة إلى سياسة الاعتقالات وحرق المكاتب وتهديد القيادات وخاصة المجلس الوطني الكردي ، برهان إضافي لا بد أن يضع الأخير(المجلس الوطني الكردي) أمام إجراء مراجعة وتقييم جدي وشفاف لمجمل السياسات والخيارات التي تبناه طوال الفترة الماضية، وذلك ليس من باب عدم صوابية مواقفه السابقة ، وإنما إحساساً بالمسؤولية تجاه المشروع الذي يحمله والجماهير التي يمثلها والقضية التي يتبناها حتى الوصول إلى تسوية شاملة للأزمة وتصبح سوريا دولة ديمقراطية تعددية . لا يخفى أن الواقع الذي فرضه حزب (ب ي د) في المنطقة ،هو نتيجة لتلاقي جملة عوامل ومصالح لقوى إقليمية ودولية جعلت منه قوة عسكرية وأمنية واقتصادية هائلة ، استغله ولا يزال في ضرب وتصفية خصومه السياسيين داخل سوريا وخارجها بدلالة تمثيله لسياسات الحزب العمال الكردستاني في سوريا وتنفيذ أجنداته . أمام هذه الحقيقة وتوصيفها بدقة دون إغفال كل العوامل المؤثرة في اكتساب الحزب للقوة والديمومة في تفرده ونهجه الإقصائي الشمولي الأيديولوجي ، و بعد كل الإخفاقات معه في الوصول إلى إتفاق يضمن الشراكة الحقيقة في إدارة المنطقة ، ويدفع عنها التهديدات الخارجية ، ويصون الحياة السياسية من التفرد والترهيب والتضييق وضمان استمرار المجلس الوطني الكردي في نشاطه السياسي والجماهيري دون ترهيب وتضيق بحق قياداته و أنصاره وجماهيره . أمام كل هذا ، بات من الضروري البحث عن مخارج و استنباط رؤى جديدة لمواجهته وفق الظروف والمعطيات المحيطة به حالياً ، والذي يقودنا إلى التساؤل: ما العمل إذاً ؟ قبل الخوض في ممكنات العمل ، هناك سؤال لابد أن يطرحه المجلس على ذاته قبل الإقدام نحو هذه الخطوة و هو : هل المجلس بحاجة إلى هذه المراجعة من أجل الانتقال الى الخطوة التالية ؟ . لا يمكن أن يتوصل المجلس إلى توافق حول إجراء هذا التقييم والمراجعة اذا كانت هنالك مواقف متباينة تجاه الوضع الذي يعيشه المجلس حالياً على الصعيد التنظيمي والجماهيري والسياسي الدبلوماسي ، وعليه فالشرط الأساس هو اعتراف واتفاق الكل على وجود وضع بحاجة إلى مراجعة ورؤى جديدة ، وعدم اتفاق الكل على هذه النقطة، فأي خطوة تالية لن تكتب لها النجاح وستكون النقاشات عبثية لا جدوى منها . الخطوة التالية ، يجب أن تكون مرهونة

التتمة في ص٥

د. عبدالوهاب احمد

نداء الإصلاح
إصلاح - شفافية - تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
العدد 51 حزيران 2024

« التحديات التي تواجه المجلس الوطني الكردي داخلياً - ما العمل ؟ »... التتمة

د. عبدالوهاب احمد

بقدرة المجلس الوطني الكردي على التحلي بالجرأة والشفافية والمصارحة عند تشخيصه ومراجعته وتقييمه للواقع الذي يعيشه هو ومعه أبناء المنطقة بمكوناته كافة ، و أن يتجرد كل طرف فيه من روح الأنانية وثقافة المزايدة السياسية أو الطعن في مصداقية وإخلاص وانتماء الطرف الآخر الشريك معه في المشروع السياسي الذي يتبناه المجلس الوطني الكردي ، عندها يمكن الانتقال الى المرحلة الثالثة في الفهم والمناقشة واعتماد المنهجية المنطقية في تبني المواقف أو رسم السياسات وطرح الخيارات . و لا يمكن اجراء تقييم دقيق ، أو البحث عن حلول بعقلية وثقافة الماضي التي رافقت ظروف سطوة حزب الاتحاد الديموقراطي وتهربه من الاستحقاقات أو رفضه للمبادرات مع المجلس الوطني الكردي واحدة تلوى الأخرى. عندئذ يمكن الوصول إلى مرحلة طرح الأفكار البناءة واتخاذ القرارات باتجاهين: الأول ، حول طبيعة العلاقة مع حزب الاتحاد الديموقراطي في الوضع الراهن ومستقبلا بعد الأخذ بكل الاعتبارات الموضوعية والمعطيات الداخلية والإقليمية والدولية التي تدفع هذا الحزب نحو هذا السلوك الإقصائي الشمولي . وثانياً، حول مقومات النهوض والأدوات التي يمكن أن تساعد المجلس الوطني الكردي في تفعيل نشاطه السياسي والدبلوماسي الخارجي وفي الأطر السياسية الحاضرة فيها مثل ائتلاف قوى الثورة والمعارضة ، هيئة التفاوض السورية ، اللجنة الدستورية ، وجبهة السلام والحرية . وكذلك وضع استراتيجية جديدة في تفعيل نشاطه السياسي والجماهيري على الأرض داخل سوريا.

خلاصة القول : هنالك تحديات كبيرة داخلية ستواجه المجلس الوطني الكردي في المرحلة القادمة سواءً من قبل حزب الاتحاد الديموقراطي مباشرة ، أو من خلال التطورات الإقليمية والدولية التي ستلقي بظلالها على الوضع العام في سوريا والمناطق الكردية بعد الغليان الذي تشهده الساحة الفلسطينية ، والصراع الإيراني - الإسرائيلي ، وكذلك المساعي التركية للنزوح نحو إقامة احلاف واتفاقات أمنية - عسكرية - اقتصادية - سياسية مع حكومات دول الجوار ، ناهيك عن تصاعد وتيرة الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جهة ، وروسيا والصين وحلفائهم من جهة أخرى حول الملف الأوكراني وشبه الجزيرة الكورية وإيران ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. وما ستؤول إليه الأوضاع بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية ومجيء إدارة جديدة .

الفقر يحاصر 14.5 مليون سوري في بلدهم

لا تختلف مستويات الاختلالات المعيشية الحادة والمشتركة بين اللبنانيين والنازحين السوريين في لبنان عن مثيلاتها التي تحاصر المواطنين السوريين في بلدهم المنهك بتفاقم الأزمات، بل تتعداها عمقاً، ليضم حزام الفقر نحو ٦٩ في المائة من السكان، أي نحو ١٤,٥ مليون مواطن سوري.

ويظهر تقريران جديدان للبنك الدولي أن الصراع في سوريا، المستمر منذ أكثر من ١٠ سنوات، الذي ازداد حدةً بفعل الصدمات الخارجية، أدى إلى تفاقم إضافي للوضع الاقتصادي المتردي خلال العام الماضي، كما أدى إلى تدهور كبير في مستوى رفاه الأسر السورية.

وبرز في المعطيات الواردة في التقريرين أن استمرار النقص في التمويل ومحدودية المساعدات الإنسانية ساهما في زيادة استنزاف قدرة الأسر على تأمين احتياجاتها الأساسية، وسط ارتفاع الأسعار، وتراجع الخدمات الأساسية، وزيادة معدلات البطالة.

ويلفت المدير الإقليمي لدائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي، جان كريستوف كاريه، إلى أن سوريا شهدت صدمات متعددة ومتداخلة في العام الماضي، وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن على الصراع الأكثر دمويةً في هذا القرن تراجعت بشدة قدرة البلاد على استيعاب الصدمات الاقتصادية الخارجية، لا سيما مع الانخفاض الأخير في تدفق المعونات، وصعوبة الحصول على المساعدات الإنسانية واشتداد التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

تدهور مستمر

وقد استمر الوضع الاقتصادي في سوريا بالتدهور في عام ٢٠٢٣، وفق الرصد المحدث للبنك الدولي الذي تلقت «الشرق الأوسط» نسخة منه، حيث استمر تراجع النشاط الاقتصادي، وانخفضت قيمة الليرة السورية انخفاضاً كبيراً بنسبة ١٤١في المائة مقابل الدولار الأميركي، وفي الوقت نفسه تشير التقديرات إلى أن تضخم أسعار المستهلكين ارتفع بنسبة ٩٣ في المائة، تبعاً لخفض الدعم الذي تقدمه الحكومة.

ومع تباطؤ الاقتصاد، الذي يعود جزئياً إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الزلازل والصراعات، لا تزال إيرادات المالية العامة تسجل تراجعاً، ما يدفع السلطات إلى خفض الإنفاق بشكل أكبر، لا سيما فيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي، مع الضبط الشديد لبرامج الدعم.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهده الإنتاج الزراعي بسبب تحسّن الأحوال الجوية خلال العام السابق، فقد أثر الصراع بشدة على قطاع الزراعة، مع نزوح أعداد هائلة من المزارعين والأضرار واسعة النطاق التي لحقت بالبنية التحتية وشبكات الري، ما أدى إلى انخفاض في المحاصيل.

انكماش اقتصادي

كما أثرت الاضطرابات المرتبطة بالصراع تأثيراً شديداً على التجارة الخارجية، وأدى انهيار الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي إلى زيادة اعتماد سوريا على الواردات، كما زاد الاعتماد على الواردات الغذائية مع نشوب الصراع، وإن كان ذلك قائماً قبل عام ٢٠١١.

ويتوقع عدد ربيع ٢٠٢٤ من تقرير المرصد الاقتصادي لسوريا أن يستمر الانكماش الاقتصادي، نتيجة تعرض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لحالة غير مسبوقة من عدم اليقين. ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة ١,٥ في المائة خلال العام الحالي، لتضاف إلى التراجع البالغة نسبته ١,٢٪ في العام السابق.

ومن المتوقع أن يبقى الاستهلاك الخاص، وهو عجلة النمو الرئيسية، في تراجع، مع استمرار تآكل القوة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار. كما يتوقع أن يستمر ضعف الاستثمار الخاص في ظل عدم استقرار الوضع الأمني، والضبابية في المشهد الاقتصادي وعلى مستوى السياسات.

بالتالي، من المتوقع أن يبقى التضخم مرتفعاً هذا العام بسبب الآثار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، فضلاً عن العجز المستمر في أرصدة العملات الأجنبية، واحتمال إجراء مزيد من الخفض في دعم الغذاء والوقود (المحروقات)، حيث تشير موازنة عام ٢٠٢٤ إلى استمرار خفض الدعم للسلع الأساسية.

التوزيع الجغرافي للفقر

ويشير القسم الخاص من النتائج الرئيسية لتقرير رفاه الأسر السورية إلى أنه في عام ٢٠٢٢، طال الفقر ٦٩ في المائة من السكان، أي نحو ١٤,٥ مليون سوري.

وعلى الرغم من عدم وجود الفقر المدقع

فعلياً قبل اندلاع الصراع، لكنه طال أكثر من واحد من كل ٤ سوريين في عام ٢٠٢٢، وربما زاد حدة وشدة بسبب الآثار المدمرة لزلزال فبراير (شباط) من العام الماضي، كما ساهمت عدة عوامل خارجية، لا سيما الأزمة المالية في لبنان عام ٢٠١٩، وجائحة «كورونا»، والحرب في أوكرانيا، في زيادة تراجع رفاه الأسر السورية في السنوات الأخيرة.

ووفقاً للتقرير، فإن للفقر في سوريا دلالةً مكانيةً قويةً، إذ إن أكثر من ٥٠ في المائة من الفئات الأشد فقراً يعيشون في ثلاث محافظات فقط (حلب وحماة ودير الزور)، وتسجل المحافظات في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا أعلى معدل لانتشار الفقر. أما الأسر التي تعيلها نساء والأسر النازحة داخلياً، فهي الأكثر عرضةً لمخاطر الفقر.

ويشدد التقرير أيضاً على أن التحويلات المالية تمثل شريان حياة بالغ الأهمية للأسر السورية. ويرتبط إرسال التحويلات من الخارج بانخفاض معدلات الفقر المدقع بنحو ١٢ نقطة مئوية، وانخفاض في معدلات الفقر يقدر بنحو ٨ نقاط مئوية.

الشرق الأوسط

نداء الإصلاح
إصلاح-شفافية-تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
نشاطات
العدد 51 حزيران 2024

حركة الاصلاح الكردي سوريا
kurdishreform@gmail.com
www.eslahkurd.org

بتاريخ 19 نيسان 2024 عقد منتدى الإصلاح والتغيير في مركزها بمدينة قامشلو حلقة نقاشية بعنوان: (في الذكرى الثالثة عشرة للثورة السورية)

حيث حضر الحلقة مجموعة من النخب السياسية والثقافية ومن كافة مكونات المنطقة

انطلقت الثورة السلمية في سوريا في مواجهة الفساد والإستبداد وقمع الرأي من قبل السلطة القائمة وشاركت فيها قوى عديدة من المجتمع السوري وفي كل المحافظات لكن الظروف الذاتية والموضوعية التي مرت بها الثورة أفضت لأوضاع شديدة الوطأة على الشعب السوري وثمة أسئلة تطرح في هذا السياق

المحاور

١- جميع القوى المعنية تؤكد على تطبيق القرار ٢٢٥٤ لكنها لازالت تراوح في مكانها فما هي السبيل والخيارات لتنفيذ هذا القرار اذا كان لازال هو الخيار المتاح؟
٢-هل لازال عقد مؤتمر وطني شامل والتوافق على حل الازمة القائمة ممكنا واذا كان الجواب بنعم فما هي الوسائل والاجراءات نحو الدعوة اليه ؟
٣- ما هي أبرز المتطلبات التي باتت معالجتها ملحة على أثر الاقتتال الذي جرى خلال الاعوام المنصرمة؟

المداخلات

أ. ماهر التمران
كما قال المسيح في البداية كانت الكلمة وهي اشد واقوى على الاذان فأي عمل عسكري يؤدي إلى نتائج كارثية كما في سوريا ومشكلة الثورة السورية هي عدم افراز قيادات ولم تكن في سوريا حياة سياسية ولو وجدت مثل هذه المنتديات من قبل لما وصلنا الى هذا الوضع السيئ حيث افرزت الثورة امثال الحمزات والعمشات .. وكا ذلك سببا في تأخر نجاح الثورة السورية حتى الان كما ان التدخل الخارجي وتعنت النظام في قبول الحلول السلمية سببا في هذا الخراب الذي لحق بالبلد وربما يمكن عقد مؤتمر وطني في الخارج اما في داخل البلاد فهناك صعوبات كثيرة

أ. رشاد بيجو
اعتقد ان الحركة السياسية فشلت و ربما كانت السبب في وجود هذه القوة العسكرية المختلفة ولم تكن قادرة على ضبط الاوضاع في الفترة السلمية للثورة وهذا الفشل يتحمله السياسيون واعتبر ان القرار ٢٢٥٤ بمثابة مصيدة دولية للثورة السورية فمنذ ١٣ عام لم تنتج الا الفشل والدول الاقليمية المتدخلة في الشان السوري وكذلك الدول العالمية الكبرى لها مصلحة في ابقاء الوضع على ماهو عليه وبادارة هذا النظام ولابد من حوار سوري في مواجهة هذه القوى بالرغم من صعوبته الكبيرة

أ. ألا حبو.
بداية يجب ان نسأل انفسنا هل يمتلك السوريون قرارهم فهم في سفينة وربانها عدة دول تتحكم بها ونلاحظ ما تفعله تركيا وايران والدول المتواجدة على الارض السورية فالقرار ليس بيد السوريين ويجب ان يعيد السوريون قرارهم وهذا الامر صعب

أ. نايف جبيرو
من المخجل الاحتفال بذكرى ثورة دمرت الشعب السوري من اقصاه الى اقصاه والقرار الان ليس بيد السوريين والذي دمر الثورة هم اؤلئك الذين نصبوا انفسهم كممثلين للشعب السوري وكل منهم يرى الحل بحسب مصالحه واجنداته ولن يكون هناك حوار وطني لانهم غير متفقين فيما بينهم وحتى لو سقط النظام فهذه المعارضة لن تتفق لعشرات السنين فهل تتقبل حركة الاخوان المسلمين المسيحيين والكرد؟؟ والمنتصر الوحيد هو النظام وان رحل فسيأتي من هو مثله ان لم يكن اكثر سوءا ان المعارضة تطالب بالنظام المركزي وهم اسوأ من النظام اذا وصلوا الى سدة الحكم

أ. عصام احمد
الحقيقة الثورة السورية هي التي قامت بسوق الحريقة وليست في درعا فدرعا هبت لانها كانت حامية للسلطة وهي ردة فعل من اجل اطفالهم فقط القرار ٢٢٥٤ سيتنفذ ولكن ليس بكل حذافيره نعم كانت الثورة سلمية ولكن

تحولت فيما بعد الى ثورة طائفية ولم يعد الشعب السوري يشبه بعضه في النهاية لابد من مؤتمر جامع ولابد ان ينجح وذلك ضمن سوريا وليس في الخارج والقرار ٢٢٥٤ يمثل الشرعية لذلك نجد كل الاطراف متمسكين به ومن ياتي لن يكون بافضل من السابق لان الذين قاموا بالثورة لم يكونوا سياسيين حقيقيين فقد كانوا بعثيين وضباط منشقين

تعقيب أ. ماهر التمران
لا توجد ثورة سلمية بل الثورة دائما حمراء اي هناك دم ودمار وتشريد وكل الثورات تكون فيها شلالات من الدم وسيناريو الثورة لا يكتمل الا بظهور قذارات كداعش والمتطرفين والمرتزقة اي لابد ان تطفو امراض المجتمع على السطح والقرار ٢٢٥٤ ملزم وسيتنفذ في الوقت المناسب اي حتى تتناسب المعطيات وربما تكون احداث غزا والضربة الاسرائيلية للسفارة الايرانية والرد الايراني هي بوادر حل للمسالة السورية او ارهاصات له نحو الحل فالمشكلة الاكبر بالوجود الايراني وخروجه يعني بداية حل في سوريا

أ. اكرم حسين
في البداية خرج الشعب السوري من اجل التغيير ولكن تطيفت الثورة فيما بعد ان الصراع في العالم مستمر لرسم خرائط جديدة في المنطقة واعادة تشكيل نظام عالمي جديد والاستنقاع في سوريا يستمر وليس هناك افق للحل كان من المفروض ان نعمل مراجعة لهذه السنوات الثلاث عشر لنعرف الى اين وصلنا وما الذي يجب عمله واعتقد لاشيئ اليوم اسمه ثورة بل هناك ازمة سورية والثورة المضادة هي التي تسيطر اليوم وما حصل له علاقة بعوامل موضوعية فتركيا وقفت مع الشعب السوري واليوم تأخذ هذا الشعب كورقةلفرض شروطها للحل السياسي في سوريا وتستفيد منها من اجل ازمتها الداخلية والقرار ٢٢٥٤ لم يتطبق منه شئ واعتقد ستكون هناك تسوية بين الدول المتدخلة في سوريا. والسوريون ليس لديهم شيئ فقط انهم مرتبطين بقوى اقليمية ودولية وموضوع استقلالية القرار او استعادته كلام فارغ والقرار ٢٢٥٤ غير ملزم ومسالة اسقاط النظام بكل مرتكزاته قد انتهى فالنظام يستقبل بحفاوة من قبل البعض في القمة العربية والمؤتمر الوطني لايمكن تحقيقه لانه يحتاج الى شروط ذاتية وموضوعية وهي غير متوفرة ولذلك دون توافق الدول المتدخلة في الشأن السوري لن يكون هناك حل وهذه المناطق التي تدار من قبل جهات مختلفة يجب ان تحسن من شروط الحياة فيها من خلال التعامل مع القوى المتواجدة لدعم الاستقرار

التتمة في ص٧

نداء الإصلاح
إصلاح-شفافية-تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
نشاطات المنتدى
العدد 51 حزيران 2024

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي وحركة الاصلاح الكردي يعقدان اجتماعا للبحث في المستجدات الراهنة

عقد لقاء بين وفد من المكتب السياسي للحزب الديموقراطي التقدمي الكردي في سوريا، ووفد من المكتب التنفيذي لحركة الإصلاح الكردي -سوريا في مقر الحركة بمدينة قامشلو بتاريخ ٢٧ ايار ٢٠٢٤

تناول الإجتماع سبل تعزيز وتحسين العلاقات الثنائية وأهمية وضرورة وحدة الموقف الكردي وتكريس المشتركات وفق أسس تأخذ بالمعطيات الحالية الراهنة في المشهد السياسي الكردي

كما بحث الاجتماع الوضع السياسي العام في سوريا وتعثر الحل السياسي وسبل تطبيق القرار الدولي ٢٢٥٤

وتم التاكيد على الاستمرار في مثل هذه اللقاءات بما يخدم قضية شعبنا الكردي في سوريا

مكتب اعلام حركة الإصلاح الكردي -سوريا
٢٧/أيار ٢٠٢٤ قامشلو

بتاريخ 19 نيسان 2024 عقد منتدى الإصلاح والتغيير في مركزها بمدينة قامشلو حلقة نقاشية بعنوان : (في الذكرى الثالثة عشرة للثورة السورية)

حيث حضر الحلقة مجموعة من النخب السياسية والثقافية ومن كافة مكونات المنطقة... التتمة

أ. علي السعد

تعودنا في هذا المنتدى ان نخرج بحالة بعيدة عن الاحباط والسوداوية لقد كانت في سوريا حالة ظلم عام فصارت احتجاجات شعبية في البلاد ولم تساعدها الظروف وان القائمين عليها لم يستطيعوا تنظيم هذه الحالة وقد حدث ذلك في وقت انحسار القطبية حيث ظهر مع الزمن اكثر من قطب وهناك احداث كبيرة حصلت لتغطي على هذه الحالة السورية. كا الحرب الروسية الاوكرانية وحرب غزا فلم تعد القضية السورية اساسية بالاضافة الى ان الشعارات التي رفعت في بداية الاحتجاجات. كانت لا للطائفية لا للعسكرة لا للتدخل الخارجي. لكن للاسف حصل العكس وهذه الاحداث وخاصة غزا اعطى دور للنظام ولم يعد يسأل عن الشعب ولكن في النهاية لابد ان تنحل هذه الازمة والمؤتمر الجامع سواء كان في الداخل او الخارج مهم فالكل يستثمر في السوريين باحثين عن مصالحهم واعتقد هناك اتفاق ايراني اسرائيلي امريكي في هذه المسرحية ونحن محكومون بالامل وهذه الحالة ستفرز كل ماهو سيئ والشرق الاوسط الجديد القادم. وقد ابتلينا في سوريا بهذا الموقع الاستراتيجي لبلادنا ولابد من خلق خطاب سوري جامع والسعي نحو التغيير والامن ولقمة العيش

أ . مسعود سفو :

لإصلاح أي مجتمع لابد من ثورة فكرية علمية ثقافية ونشر قيم الاخلاق والحرية وتقبل الرأي الآخر ولكن لمجرد ان تتجزء الثورة الى اطياف

وعقائد مصيرها الفشل وهلاك شعوبها أما عن سوريا فلابد من مقارنة الوضع القائم منذ اندلاع،،الثورة،، وحتى اليوم والتحقيق في المجريات التي مر به الشعب السوري وهنا انا على يقين تام بإن الذي حدث كانت ثورة في الشكل والمظهر وبالباطن والمضمون لم تكن يوى صراعات طائفيةومذهبية فالبعض حاول انشاء دولة الخلافة الاسلامية المتشددة كداعش والنصرة والباقي انشأ مجموعات اسلامية مسلحة متشددة داخل هيئات ،،الجيش الحر،، والبعض كان كل همه طرد الشعب الكوردي من ارضه ومدنه ،عفرين،سري كانيه گري سپي وكل ذلك ادى الى اصطفافات مقيتة من داخل سوريا وخارجها دمرت سوريا وفككته اجتماعيا ودينيا وطائفيا وقوميا العالمية المختلفة لم يعد هناك اهتمام القرار ٢٢٥٤ لا قيمة له مقابل كل مايجري للشعب السوري من قتل وتجويع وتشريد وهو مجرد ،قرار، للاستهلاك ولن يسري مفعوله إلا بتوافق دولي اقليمي بعد الانتهاء من توزيع جغرافيا العالم بين القوى العضمى مؤتمر وطني..مرهون بالتوافق الدولي وهو شبه مستحيل بعد كل الجروح والامراض الطائفية التي نخرت الشعب السوري والحرب الاهلية الداخلية التي مرت سوريا ..إن بقي الوضع على ماعليه فسوريا مقسمة عمليها واعتقد انها تتجه نحو التفكك اكثر ..سوريا جزء مهم في الشرق الاوسط والشرق الاوسط الجديد قادم بخرائط جديدة

أ. بشير سعدي

يجب ان نراهن على الامل ان هذه الازمة دولية فبيان جنيف ١ لم يشارك فيه اي سوري وفي البداية رفضت المعارضة هذا البيان ثم وجد الاسرائيليون وغيرهم بان وجود هذا النظام هو من مصلحتهم وتخطى النظام الخطوط الحمر من خلال الضربة الكيمياوي دون ان يحصل له شيئ حيث في ٢٠١٣ كان الخطاب المسيطر على الثورة طائفيا ومتطرفا من جيش الاسلام واحرار الشام ... ورأى المجتمع الدولي ان بديل النظام سيئ وبعد الاحداث بالمسالة السورية وان عدم تنفيذ القرار ٢٢٥٤ هو بسبب تعنت النظام من جهة و سوء ادارة المعارضة للمفاوضات واختلاف اطراف المعارضة لعب دورا في هذا الفشل والمؤتمر الوطني لن يحل اية مشكلة. فقد حصلت مؤتمرات كثيرة ولم تحقق شيئا والنظام يعطل اي حل لسببين اولا لانه يحكم البلاد منذ خمسين سنة وهناك ملفات من الفساد والجرائم ستقضي عليه ان كُشفت لذلك تشبثه بالكرسي هو مسالة حياة او موت والتغيير سيكون بقرار دولي بعد انتهاء صراعهم بفرض حل للمسالة السورية وذلك من خلال المشروع الامريكي ورؤيته للشرق الاوسط الجديد

أ. رضوان محمد

اعتقد ان السبب الرئيسي لعدم نجاح الثورة هو التدخل الخارجي واظن ان الحل ايضا سيكون من الخارج فالسوريون سواء المعارضة او النظام لا حول ولا قوة لهم فالايرانيون والروس يتحكمون بالنظام والمعارضة ايضا باعت نفسها فالسوريون بشكل عام لا يمتلكون قرارهم

تعقيب الاستاذ نايف جبيرو

النظام لن يرضى بحل لا يناسبه ولكن المعارضة لاتريد الحل اصلا لانهم اكثر المستفيدين من الثورة السورية

Banga Çaksazî
Çaksazî ... Zelamevdî.. Gunextin
Bulteneke Ji Nivisgeha Ragihandinê Ya Tevgera Çaksaziya Kurd - Sûryê Hejmar 51

نداء الإصلاح
www.eslahkurd.org
kurdishreform@gmail.com
حركة الاصلاح الكردي - سوريا

www.eslahkurd.org kurdishreform@gmail.com حركة الاصلاح الكردي سوريا

ZÊDETIRÎ 200 BÛYERÊN BINÇAVKIRINA KEYFÎ LI SÛRIYÊ DI NÎSANA BORÎ DE HATINE TOMARKIRIN.

Zêdetirî 200 bûyerên binçavkirina keyfî li Sûriyê di Nîsana borî de hatine tomarkirin Tora Sûrî ya Mafên Mirovan eşkere kir ku di meha Nîsanê de herî kêm 212 bûyerên binçavkirina keyfî li Sûriyê hatine tomarkirin. Tora Sûrî ya Mafên Mirovan got ku herî kêm 212 haletên girtina keyfî, "girtinê", di nav wan de du zarok û heft jin li seranserî Sûriyê hatine tomarkirin, û 174 ji wan bûne haletên windakirina bi zorê. Li gorî Tora Sûriyê ya Mafên Mirovan, bûyerên revandinê wiha ne:

- 98 ji wan halan di destê hêzên rejîma Sûriyê de bûn, di nav wan de du jin hebûn.

Raport:Elî Fetah

- 62 hale di destê Hêzên Sûriya Demokratîk de, ji wan 9 zarok û 3 jin.
- 41 hale di destê hemû aliyên opozîsyonê yên çekdar de, di nav wan de du zarok û du jin.
- 11 hale li ser destê Heyet Tehrîr Elşam. Li gorî toreyê, hejmara herî zêde ya girtinên keyfî li parêzgeha Helebê ye, piştî wê Dêrezorê, li dûv gundewarê Şamê, paşê Humsê, paşê Şam, paşê Idlib û Hesekê, paşê Derha.

TORA SÛRÎ KUŞTINA 68 SIVÎLAN LI SÛRÎ DI NÎSANA 2024AN DE BELGE KIR.

Raport:Elî Fetah

Tora Sûriyê kuştina 68 sivîlan li Sûriyê di Nîsana 2024an de belge dike

Tora Sûrî ya Mafên Mirov eşkere kir ku di Nîsana 2024an de 68 sivîl li Sûriyê hatine kuştin ku 9 ji wan ji ber îşkenceyê. Tora Sûrî ya Mafên Mirovan di raporta xwe ya îro Çarşemê de ragihand, ku di Nîsana 2024an de 68 sivîl, di nav wan de 13 zarok û 3 jin, ji aliyê aliyên şer û hêzên kontrolê ve li Sûriyê hatine kuştin, ku rêjîma Sûriyê ji wan kuştin. 11 sivîl, 4 jê zarok û 1 jin. Li gorî raporê, 41 sivîl ji wan 9 zarok û 2 jin ji aliyê aliyên din ve hatine kuştin. Raporê rûdana komkujiyekê di meha nîsanê de li ser destê aliyên şer û hêzên kontirol li Sûriyê bibelge kir, û hejmara qurbaniyên komkujiyên di meha nîsanê de hatine belgekirin 7 zarok ji malbatekê ye.

Ferhenguk

Lal	**أخرس**
Lat	**صخر**
Lehî	**طوفان**
Landik	**مهد الطفل،دركوش**
Lava	**توسل**
Lêhatin	**صدفة**
Limêj	**صلاة**
Leylan	**سراب**
Lezgîn	**عاجل**
Lêkolîn	**بحث**